



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
عبد الرحيم علي

مطالب المستثمرين على مائدة الحكومة..

خميس: تغليظ عقوبات التهرب الضريبي والجمركي..

سعد الدين: لجنة متخصصة لفض المنازعات

عارف: متابعة الأسواق وسحب عينات ومعرفة

مصدرها..

الخميس ٣١/مايو/٢٠١٨ - ٠١:٥١ ص



مطالب المستثمرين على مائدة الحكومة

ايمان عريف

طالب مستثمرون الحكومة بدفع عجلة الاقتصاد المصري، وإزالة التحديات والمعوقات التي تعرقل العملية الاستثمارية، مؤكدين أن جمعيات المستثمرين، وعلى رأسها الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، تقدمت بمذكرة تفصيلية بالمشكلات التي تواجهها ومقترحات ببعض الحلول التي تخلق مناخًا جاذبًا للاستثمار.



من جانبه قال **الدكتور محمد سعد الدين**، رئيس جمعية مستثمري الغاز، إن هناك لجنة متخصصة لفض المنازعات مشتركة بين وزارة العدل والاستثمار، ولكن للأسف قراراتها لا تفعل على أرض الواقع، وهناك قرارات تم اتخاذها منذ أكثر من خمس سنوات لصالح المستثمرين، وما زالت في الأدراج، وهو ما خلق نوعاً من عدم الثقة بين المستثمر والحكومة.. ولفت سعد الدين إلى إمكانية تنفيذ مشروع الغاز المضغوط بمعنى توصيل الغاز للمحافظات النائية والبعيدة والمحافظات الحدودية عن طريق سيارات، وطالب بضرورة إيجاد تشريع يسهم في تنفيذ هذا المشروع لسهولة توفير الغاز الطبيعي في كل ربوع مصر، وخاصة المناطق النائية.



محمد فريد خميس، رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، أكد ضرورة وجود تنسيق كامل بين مصلحة الضرائب وجميع مؤسسات الدولة لإعادة هيكلة المنظومة الضريبية وتبسيط القوانين المطبقة وإنهاء المشكلات مع المستثمرين.

ولفت خميس إلى ضرورة إجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب، بهدف وضع معايير محددة ودقيقة لتحديد المتهرب من الضرائب، وكذا دمج الاقتصاد الموازي في اقتصاد الدولة، وحصر المجتمع الضريبي بشكل كامل، وضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المنظومة الضريبية، وكذلك الحصول على المعاملات الحقيقية للممول المسجل ومقارنتها بما يقدمه من إقرارات ضريبية والتفتيش المستمر.

وطالب بتغليظ عقوبات التهرب الضريبي والجمركي، بحيث تكون مانعة ورادعة، بالإضافة إلى ضبط المنافذ الجمركية وتشديد الرقابة عليها.



من جانبه أكد **الدكتور سمير عارف**، رئيس جمعية مستثمري مدينة العاشر من رمضان، وجود عدة معوقات تواجه المستثمرين، منها الضرائب العقارية على المصانع ونسبة التأمينات الاجتماعية، ولفت عارف إلى وجود مشكلة في النقل العام بمدينة العاشر من رمضان، والذي يخدم مليون مواطن يوميًا يقيمون بمدينة العاشر لحين الانتهاء من تشغيل القطر. وأكد أنهم طالبوا الحكومة بتوفير وسائل نقل من وإلى القاهرة والمحافظات القريبة بالتكلفة الفعلية للنقل دون أي دعم من الدولة، لحين الانتهاء من القطر المكهرب المتجه لمدينة العاشر من رمضان.

وأشار عارف، إلى الخسائر التي تواجه الدولة والمصنعين بسبب عمليات التهريب المقتنة للمتهربين الذين يستوردون أجزاء كاملة الصنع مقسمة لجزئين، وللأسف الشديد تدخل مصر بالتحايل القانوني، وتحصل على إعفاءات جمركية كمنتج غير كامل الصنع، ما يتسبب في تدمير الصناعة المحلية، بالإضافة إلى الضرر الذي يقع على المواطن بإدخال منتجات رديئة جدًا دون رقابة عليها، "مثال" الكوالين ولمبات الليد، وغيرها. وطالب بضرورة تفعيل التشريع والقانون والدور الرقابي لمتابعة الأسواق بسحب عينات من الأسواق، ومعرفة مصدرها واتخاذ القرارات القانونية ضد المتهربين.